المصري اليوم
مساحة رأى

نادر رياض*
www.naderriad.com

القدرة التنافسية فى زمن الأزمات

لاشك فى أن ما تشهده الساحة الآن من تراجع فى قيمة الجنيه، مقابل ارتفاع مستمر للدولار وسلة العملات الأخرى، نرجو له ألا ينفلت من دائرة السيطرة.

يتساند هذا الأثر السلبى مع أثر ارتفاع أسعار الطاقة، سواء الكهرباء أو الغاز أو البترول، وأثر زيادة، مراعاة للبعد الاجتماعى، لتصب المحصلة الإجمالية فى خانة ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية.

فمن الثابت أن ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية ينذر بتراجع قدرتها التنافسية، ما يؤثر سلباً على الصادرات المصرية وهى مصدر العملة الصعبة التى تحتاجها الصناعة، لتوفير خاماتها ومستلزماتها المستوردة، بل يتعدى ذلك التراجع للقدرة التنافسية محلياً، ما يسمح للمنتجات المنافسة والقادمة من آسيا بتنافسها فى عقر دارها، وتخرجها عن دائرة القدرة على الصمود، فتخسر بذلك أسواقها الخارجية والداخلية أيضاً. وهو أمر يحتاج، بالقطع، تدخل الدولة، بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية، وباعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للمصلحة العامة، الذى قوامه تحالف قوى الشعب العاملة.

والأمر يحتم علينا ترشيد الاستيراد، والحد من استنزاف رصيد العملات الأجنبية، والعودة إلى ما كان مطبقاً فى مرحلة سابقة مماثلة للأوضاع الاقتصادية الحالية، بالسماح باستيراد مستلزمات القطاع الصناعى الداخلة فى تخصصه، وتحجيم استيراد السلع الاستفزازية، إما بالمنع أو برفع الرسوم الجمركية عليها، كذلك التفرقة فى الرسوم الجمركية المطبقة على الخامات ومستلزمات الإنتاج التى يستوردها القطاع الصناعى، استيفاء لاحتياجاته عن تلك المغايرة لذلك.

ومازلنا نذكر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٦ لسنة ٢٠١٢ الخاص بترشيد الإنفاق الحكومى، وقصر الشراء من الإنتاج المحلى دون المستورد متى يتوفر له بديل محلى. كما نذكر بالتقدير قرار وزير الصناعة، المهندس حاتم صالح، رقم ٦٦٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن تشكيل لجنة متابعة عالية المستوى لدعم مركز تنمية الصادرات فى أداء عمله.

يتساند كل هذا مع ضرورة دعم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة فى استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية، بما يقف حائلاً أمام السلع هابطة الجودة وغير المطابقة للمواصفات من التسلل بأسعارها المتدنية لتفسد الأسواق وتضر بالمستهلك المصرى، وتؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتج المصرى.

لذا فإن الاهتمام بالمواصفات والجودة هو واجب أصيل للدولة، أياً كان موقعها الجغرافى، والتفريط فى ذلك يفقدها سيادتها داخلياً، ويفقدها مصداقيتها خارجياً، فلم يعد مقبولاً، فيما نحياه اليوم من أحداث، أن تعلو أصوات تنادى بإضعاف المواصفات القياسية والهبوط بجودتها. وأنا أستبعد من جانبى أن يكون من أصحاب هذه الأصوات ما يمكن تسميته «مستثمرون أو صناع أو حتى مستوردون شرفاء».

أما ترديد مقولة إن المواصفات القياسية تستعصى أحياناً على بعض الصناع، فهو أمر غير مقبول صناعياً، إذ إن الصانع يبدأ عمله باستيفاء المواصفات المعنية، وإلا فكيف يكون صانعا. كما أن المواصفات المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرية، واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية، خاصة سلع الأمان التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها على البيئة.

ولا شك أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، بما لها من خبرة تراكمية وما تملكه من معامل للفحص والاختبار، منوط بها حماية بوابات مصر من السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات، والتى تسعى إلى إغراق البلاد بالسلع متدنية الجودة والسعر، لتصبح مصر دولة متلقية للنفايات.

أما حالات التهريب المستمرة عن طريق غير طريق المنافذ الجمركية، فهى نزيف مستمر إلا أنه يمكن مواجهتها أمنياً من ناحية، والحد من التحويلات النقدية بالعملة الصعبة اللازمة لها من ناحية أخرى.

ومن المفيد أن ننظر إلى حزمة الإجراءات المشار إليها، باعتبارها واجبة التطبيق بصورة متكاملة بجميع محاورها آنية فى الوقت ذاته، لحين عبور الاقتصاد المصرى الأزمة الحالية التى يتعرض لها ليخرج بسفينة الوطن سالمة مما اعتراها من أنواء وعواصف شديدة الخطورة.

* رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية